http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1622) السنة السابعة -الاربعاء(7) تشرين الاول 2009

دعـــوات الـتـوحـد قـبـل الانـتـخـابـات الـعـراقـيـة

ترجمة: عمار كاظم محمد

يبدو أن لدى السياسيين العراقيين مصطلحا شائعا جديدا يتردد « نعم ، نستطيع ذلك « في الانتخابات البرلمانية القادمة، ألا وهو التركيز على «الوحدة الوطنية «. وعلى الرغم من كثرة الشكوك الا أن هناك مايشير فعلا الى هبوط أسهم الاحزاب الدينية والطائفية التي كانت من بين اسباب التمزق في العراق منذ عام ٢٠٠٣ .

فبالنسبة لمختلف الاتجاهات السياسية من اسلاميين وعلمانيين ارسلوا نداءات واضحة الى اتباعهم وتبذل الآن جهود واضحة لتجاوز الخطوط العرقية او الطائفية وفي بعض الاحيان يكون التحول امرا استثنائيا. فمثلا حزب رئيس الوزراء نوري المالكي يعتبر من الاحزاب الاسلامية المحافظة التي حصلت على دعم من بعض زعماء العشائر في محافظة الانبار، تلك المحافظة التي كانت في يوم ما من المحافظات المعارضة للحكومة المركزية .

وفي مدينة الضلوعية التي تقع في انحناء نهر دجلة كان هناك رجل دين قد شن حربا ضد القوات العراقية والأمريكية لكنه الآن يسعى للتحالف بشكل مفتوح مع رئيس الوزراء حيث يقول الشيخ ملا ناظم خليل الجبوري « انه قد فات الآن وقت الأحزاب الدينية في العراق وان مستقبل العراق يرتكز على الاحزاب السياسية العلمانية منذ الآن « مضيفا « سوف يكون من المفارقات اذا كان ذلك في مكان ما غير العراق « .

هناك أقل من اربعة اشهر قبل موعد الانتخابات ومع ذلك فان ظهور مفهوم الوحدة الوطنية كموضوع هو أمر مرحب به من قبل العراقيين ومن قبل المسؤولين الأمريكان الذين كانوا يخشون أن تسوء الهوية السياسية الوطنية نتيجة التوترات ما يهدد بعودة العنف الطائفي من جديد. لكن البعض قد ذهب بعيدا عن هذا الرأي بالقول ان الانتخابات يمكن أن تعزز احساسا أكبر بالمواطنة العراقية الخارجة من فوضى الحرب .

يقول نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي « اعتقد أن هناك فرصة حقيقية لأن نعيد تعايشنا التاريخي واعني اننا كنا دائما نعيش معا في هذا المكان وما نحتاجه في الحقيقة هو مصالحة وطنية حقيقية واصيلة « .

مناشدات مثل هذي ينظر إليها البعض على أنها نفعية وربما يعتبرها بقدر اكبر كإدانة وذلك هو الحافز الذي يجعل العديد من الناس ينظرون إلى التحولات الظاهرة لدى بعض الأحزاب بشكل تهكمي .

وعلى الرغم من تعهد القادة السياسيين العراقيين بالوحدة الوطنية لكن يبقى البرلمان يعاني من شلل بسبب المشاكل الداخلية لأن المشرعين غير قادرين على تمرير أي تشريع ذي أهمية بضمنه قانون إجراء الانتخابات القادمة والمقررة في السادس عشر من شهر كانون الثاني المقبل. لكن رغم ذلك يتفق زعماء الأحزاب على وجود شيء أساسي قد تغير في مزاج الناخبين العراقيين وقد أظهرت انتخابات مجالس المحافظات التي جرت في شهر كانون الثاني الماضي تضاؤل الدعم الشعبي تماما للأحزاب الدينية والطائفية .

يقول عضو البرلمان حيدر العبادي « إن ما حدث في عام ٢٠٠٦ اظهر للناس اختبارا في ما سيحدث في نظام طائفي « .

وبينما يقترب الآن موعد الانتخابات الوطنية القادمة ، فإن الأحزاب والحركات والتي يبلغ عددها ٢٩٦ إجمالا تسعى جاهدة لأن تحذو حذو تكتيك ائتلاف دولة القانون .

وزير الداخلية جواد البولاني تعهد بان يعمل حزبه الدستوري على « مفهوم المواطنة « من خلال قيامه باتفاقية تمهيدية للتحالف مع حزب من محافظة الانبار يقوده الزعيم العشائري البارز هناك الشيخ احمد أبو ريشة .

يبدو انه حتى الأحزاب التي هيمنت على انتخابات عام ٢٠٠٥ بسبب مقاطعة بعض الأطراف لها قد انضمت من جديد تحت تحالف تم الإعلان عنه في آب الماضي ،مسايرة للزمن ،عندما دعي هذا التحالف الجديد باسم « الائتلاف الوطني العراقي « .

يقول السيد عمار الحكيم « لقد تعلمنا دروسا مهمة جدا ونحن نستعد للمرحلة القادمة هذي هي الديمقراطية « لكن المالكي رفض الانضمام إلى هذا التحالف على الرغم من المناشدات ورغم وجود ضغوط دبلوماسية كما يقول مساعدوه لكن بعد جولته في العراق والتقائه بالعديد من الأطراف توصل إلى إعلان تحالف جديد .

يبقى التساؤل كم هو بالضبط عمق الوحدة الوطنية التي يمكن رؤية جذورها باقية ؟ لقد أظهرت انتخابات مجالس المحافظات بان الجمهور العراقي قد بلغ أقصى مراحل الاستياء من الأحزاب التي تزينت بلباس الدين لذا فان تلك الأحزاب تبذل الآن جهودا لإظهار نفسها كأحزاب علمانية وغير طائفية لكن « هل يغير النمر بقعه» كما يقول جوست هلترمان من مجموعة الأزمات الدولية عند لقائه بعدد من قادة الأحزاب في بغداد الأسبوع الماضي .

الملا ناظم زعيم حركة الصحوة في الضلوعية التي انضمت إلى القوات العراقية والأمريكية في مقاتلة تنظيم القاعدة يشجب الأحزاب الدينية التي تمثل هذا الطرف أو ذاك قائلا « أنا غير آسف تماما على الكفاح المسلح (مشيرا إلى السنوات الأربع التي قضاها في التمرد) لكن أسفي هو على انه لم تكن هناك عملية سياسية تسير بموازاتها « .

عن : نيويورك تايمز

الشعارات على الجدران الكونكريتية بين المثال والواقع

ترجمة إسلام عامر حسن

ليس للكتابات العشوائية الموجودة على جدران نقاط التفتيش ببغداد صلةٌ بالواقعية الا بالشيء القليل. فالحياة هناك تنطق بالكآبة من البنايات والبساتين القاتمة المائلة بلونها الى الصفرة فلا يحتاج المرء الى البراهين لإثبات ذلك. حيث تكتب على هذه الجدران الشعارات الجميلة مثل «لا للارهاب» وهو شعارٌ موجود على كل الجدران في بلدٍ لايزال يعاني من هذا الارهاب. و «احترم تُحترم» شعارٌ يستخدمه الجنود العراقيون الذين اعتادو الشكوى من عدم الاحترام، و«القانون فوق الجميع» هذا الشعار الذي لا يلتزم به الا القليل من المارة عبر نقاط التفتيش.

الحيطان شعارات للانتخابات

يتفق الجميع هذه الايام على ان القوات الامريكية سوف تغادر العراق، على الاقل من ناحية كون تلك القوات المدعومةً باكثر من مئة الف جندي في بلاد مدمرة منذ الغزو في عام ٢٠٠٣ والذي اطاح بنظام صدام لكن لا احد يعلم بالضبط ما هو نوع الدولة التي ستخلفها تلك القوات من بعدها.

تعطي شعارات حكومة المالكي معنى واحدا بالرغم من ان تلك الشعارات تتحدث بطابع ذي ثقة ثابتة اكثر مما هو عليه من طابع الإلهام. تمثل تلك الكتاباتُ على جدران نقاط التفتيش السلطة. و القانون يعني الطاعة والالتزام بالاضافة الى الوطنية. فتكتب كلمات الولاء اكثر من كلمات الحرية والديمقراطية.

«الولاء للوطن» هو واحد من الشعارات المكتوبة. «السلطة هي الامر الاكثر اهمية لانها تحمي المواطنين ثم بعد ذلك يمكنك ان تتحدث عن الحرية، فبماذا ستنفع الحرية اذا ذُبِحَ الناس في الشوارع؟» هذا ما اصر عليه الضابط محمد سلمان في نقطة تفتيش تقع في الدورة احد اكثر الاماكن خطورة في بغداد وهو يقف و خلفه عبارة مكتوبة على الحائط تقول :»اللهم احفظ العراق».

تدلنا جميع هذه الزخارف و الكتابات الى قصة تتحدث عن العراق، تدلنا الى المشاعر التي تتحدث عن الماضي و المستقبل، وعن التطلعات و خيبات الامل. «المقابر الجماعية هي الدليل الحي على إلحاد وفسوق النظام السابق». هنالك شعار آخر يقول و بأصرار: «لا سنة ولاشيعة جميعنا تحت راية لا إله إلا الله محمدٌ رسول الله».

الا ان بعضها يبدو تهكميا وساخراً لان العراق ينحدر في موجة من المذابح التي ستعدم وجوده. ليس هنالك من راية واعدة سوى راية «التقدم» و «الازدهار» لبلدٍ يسبح في الدماء وعلى حافة الهاوية والانهيار. وبعد عدة اشهر كانت الكلمات ملطخة بالصبغ الاسود وكان اسفل منها كومة من القمامة و الخردة الصدئة على الجانب.

بعض تلك الشعارات كان ببساطة «حزين». وذلك في حمام الدم الذي اعقب عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ فكان الملصق الذي يقول: «مهما كانت الريح قوية فأنها ستزول» هو الملصق الوحيد الذي نعى شهداء العراق. في هذه الايام تسعى الشعارات الى بناء الولاء للدولة التي لم يوافق عليها الجميع حتى الآن . «عاش العراق» شعار مكتوبٌ آخر.

«من هو العراق؟» لا احد يطرح هذا السؤال مع انه يجول في اذهان الجميع.

هنالك رؤية سينمائيةٌ لبغداد.. وهي بالتأكيد ليست بوجهة نظر ديفد لين الذي اخرج «لورنس العرب» باستعراضاته البائسة المريعة، حيث ان كل شيء هنا يحمل مسحة من اللون البني ..فلون النخيل بني بسبب التراب الذي تحمله الرياح الصحراوية ولون الاغنام التي ترعى في اكوام القمامة بنية حتى السماء فانها ذات لون بني بسبب التراب الناتج عن الحركة العنيفة لإطارات الشاحنات والتي تشق طريقها عبر نقاط التفتيش المنتشرة في كل مكان.

«بغداد ترحب بكم» هذه إحدى الجمل المكتوبة في نقطة تفتيش تقع على مشارف مدينة بغداد.

لا تتكلم الرسوم التي تزين الحواجز في نقاط التفتيش عن الطابع الاسلامي والعربي الا بقدر قليل حيث ان معظمها رُسِمت بطريقة تتكلم عن البابليينَ و السومريين، و التي على ما يبدو يتحدون بها طموحات الدول العربية و العرب الذين لم يكترثوا لما حدث في العراق ..لبنان الذي شيد جذور الحضارة الفينيقية..مصر التي احتضنت ماضيها الفرعوني.. اما بالنسبة للعراق، فان المآسي التي حلت بالشعب الكردي هي خير دليل للاجيال في هذا البلد.

طموحات المالكي لاتزال مبهمة لحد الآن بالنسبة لهذه الدولة التي تعصف بسماء عاصمتها العواصف الرملية. فلسنوات كان ينظر اليه على انه محاربٌ للطائفية، اما اليوم فنراه بهيئة الانسان القومي ،في العلن على الاقل، والذي يريد ان يجد دولة للعراق تقوم على القانون، طبعاً بحسب ماتملي عليه الشعارات.

«يدٌ تبني و يدٌ تحارب» هو واحد من الشعارات المأخوذة من النظام السابق. و ترى شعارا آخر «شوكة في عيون الارهاب» وترى كلمات «القانون» و «الاحترام» التي تمزج نفسها عبر المقولة :»نعم للوحدة الوطنية».

لكن البلاد لم تزل قاصرة لحد الآن .

و في إحدى نقاط التفتيش حيث تنام كلاب مسعورة في مياه المجاري الوسخة باعتبارها مكانا لأخذ فترة راحة من الشمس المحرقة تكلم شرطي عن ايام صدام قائلاً بأن مشية ضابط واحد بتمهل في الشارع كفيلةٌ بأن تغلق الشارع و تمنع السير فيه و ببضع كلمات. أما حاليا فإنهم يعيشون برعب من «صاحب العيون الحمر»،سائقٌ يرمقهم بنظرة تعني انه سيعود وبعبارةٍ واحدة،»مع سلاح او سيارة مفخخة». وفي نقطة تفتيش اخرى اشتكىً آخر قائلا بأنه لا يوجد هنالك احترام وان حركات السير تتم اعاقتها من قبل الكتل و الحواجز الخرسانية التي تعلوها الزهور الصناعية و التي يمكنك ان تراها ذابلةً.

وقال محمد يوسف و هو احد رجال الشرطة والذي يقف امام جدار مكتوبٌ عليه «ابناء العراق يحمون العراق» قال :»الحرية لدينا في بعض الأحيان تعني شريعةُ الغاب» و اضاف زميله الذي سمّى نفسه ابو زينب :»ان ما يكتب على الورق جميل لكننا لا نرى منه اي شيء في الواقع، فإننا لا نستطيع ان نفعل شيئاً، لا يمكننا ان نوقف اي سيارة حيث اننا نقف هنا و كأننا في مسرحية، و انه حقاً مسرح».

عن الواشنطن بوست

مجلس الأمن والعنف الجنسي في الحروب

التعجيل بحماية النساء والأطفال من الاغتصاب

قرر مجلس الأمن مطالبة الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، بتكثيف الجهود الرامية لحماية النساء و الأطفال من العنف الجنسي الذين يقعون ضحيته خلال النزاعات المسلحة. ورعت أكثر من ٦٠ دولة قرار مجلس الأمن الذي يقضي بتتعيين ممثل خاص عن المنظمة الدولية لتولي هذه المهمة. ومن بين الدول الراعية للقرار رواندا وكرواشيا والبوسنه حيث إستخدم الإغتصاب كسلاح حرب. ومن المقرر أن يتولي الممثل الحاص للأمم المتحدة، الإشراف علي تنفيذ قراري مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ لعام ٢٠٠٠، الذي يحث أطراف النزاعات كافة على «احترام حقوق النساء وتعزيز مشاركتهن في مفاوضات السلام وعمليات إعادة البناء بعد النزاعات»، ورقم ١٨٢٠ لعام ٢٠٠٨ الذي يؤكد ما ورد في القرار الأول ويربط بين «المحافظة علي السلام، والأمن».

وأشار تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المعنون النساء والسلام والأمن»، إلى إنه على الرغم من الجهود المبذولة لاستصدار هذين القرارين فإن «التقدم المحرز في مجال تنفيذهما ما زال محدودا، فلا تزال النزاعات المسلحة تأتي بعواقب مدمرة على النساء والصغيرات «. ومن ضمن مصادر القلق العميق في هذا الشأن، الجرائم الجنسية الواقعة في محافظتي شمال كيفو وجنوب كيفو بجمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث ترتكب ١،١٠٠ عملية إغتصاب شهريا في المتوسط، بمعدل ٣٦ في اليوم الواحد، عشرها ضد أطفال وطفلات تقل إعمارهم عن ١٠ سنوات. ويذكر أن جرائم الاغتصاب قد تضاعفت منذ بداية العام. وكانت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون التي تترأس بلادها مجلس الأمن بالتناوب، قد صرحت في ٣٠ سبتمبر/ أيلول أن «الطبيعة غير الإنسانية للعنف الجنسي لا تضر بمجرد حصولها على فرد واحد أو عائلة ما أو قرية بأكملها، وإنما بنسيج الكيان البشري، وتعرض الأسر والجماعات للخطر، وتمس بالإستقرار الإجتماعي والسياسي، وتؤثر سلبيا علي التقدم الإقتصادي». وأضافت أنه علي الرغم من تسليط الأضواء علي ضحايا الإغتصاب في جمهورية الكونغو الديمقراطية وإقليم دارفور السوداني، فيستخدم الاغتصاب كأداة حرب في البوسنة، بورما، سري لانكا، تيمور الشرقية، رواندا، سيراليون، ساحل العاج، تشاد، وبوروندي.

ونبهت هيلاري كلينتون إلى أن «مرتكبي هذه الجرائم لا يعاقبون في الكثير من الدول والحالات، ما يشجعهم على ممارسة المزيد منها». ويشير صندوق تنمية المرأة التابع للأمم المتحدة، إلى أن النساء وقعن ضحية التجاهل والإهمال كطرف في عمليات الوساطة والتفاوض في مساعي الحل في مناطق النزاعات المسلحة. وكثفت منظمات المجتمع المدني انتقاداتها لمجلس الأمن والمسؤولين بالأمم المتحدة، لعجزهم عن العمل بحسم على حماية النساء من العنف الجنسي، وضمان إشراكهن في المفاوضات كطرف علي قدم المساواة. وصرحت ماريان مولمان من منظمة هيومان رايتس ووتش الحقوقية الدولية لوكالة انتر بريس سيرفس أن «الأمم المتحدة قضت سنوات طويلة في التناقش، فيما كانت آلاف الطفلات والنساء في كل أنحاء العالم يعانين من تدمير حياتهن». وبدورها، انتقدت ميلاني تيف من منظمة اللاجئين الدولية، ما وصفته بعدم فعالية التدابير المتخذة رغم تزايد القلق والموارد المالية المرصودة. وأشارت إلى أنه يجب علي الممثل الخاص الذي سيتولى هذه القضية، البدء بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ميدانيا، فتفتقر قوات حفظ السلام للمعرفة والقدرة والخبرة في كيفية التعامل مع قضية العنف الجنسي بالصورة والحساسية اللازمتين. وشددت علي إهمية إرسال فرق خبراء إلى المناطق التي تستوجب الأولوية، وأن الممثل الخاص "يجب أن يخرج من مكتبه في مقر الأمم المتحدة، ليذهب إلى حيث يمارس العنف الجنسي» ويضمن تنفيذ التدابير الواجبة.

عن وكالة آي بي أس

المستثمرون مازالوا يتجنّبون المخاطرة في العراق

ترجمة: علاء خالد غزالة

تترنح شركة ديالى للصناعات الكهربائية التي تملكها الدولة في انتاجها. وهي تصنع المحولات الكهربائية وشمعات القدح والمراوح السقفية والمكاوي البخارية التي لا يرغب بها، او يقدر على دفع اثمانها، الا القليل من الناس.

وقد تضاعفت قوتها العاملة ثلاث مرات، حتى مع انخفاض انتاجيتها. كما انهارت صفقة لاستقدام مبلغ ستين مليون دولار من رأس المال الاجنبي، وهو واحد من بين حفنة قليلة من الاستثمارات الاجنبية في الصناعة العراقية المملوكة للدولة. غير ان الحكومة الاميركية منحت الشركة مبلغ مليونين ونصف المليون من الدولارات من اجل الإبقاء على الخط الانتاجي الرئيس شغالاً، ومنع العاملين فيها من الوقوع في الفقر المدقع، او ربما لمنعهم من الالتحاق بالتمرد.

تعمل الولايات المتحدة والعراق على جمع المئات من المسؤولين ومديري الشركات في مؤتمر ينعقد في الشهر القادم ويدوم على مدى يومين بالعاصمة واشنطن من اجل ارسال رسالة ان العراق بعد ست سنوات من الحرب منفتح على الاعمال، وهي لا تقتصر على النفط فقط. ويفتخر العراقيون، الآن اكثر من أي وقت مضى، بان ما بدأ تقاطراً في الاستثمار الاجنبي، بضمنها انشاء اول فندق جديد في بغداد منذ سقوط نظام صدام، فإنه سيصبح آخر الامر فيضاناً.

على ان خبرة هذه الشركة تبين ان التطور الاقتصادي والاستثمار الاجنبي يواجهان مصاعب تفوق العوائق الامنية فحسب. فالصناعات المملوكة للدولة التي تهيمن على اقتصاد البلاد، من الحقول النفطية الى صناعة الالبان الى معامل النسيج، هي على حالها من التضخم وعدم الكفاءة كما كانت في زمن صدام، بل يجادل البعض انها اسوأ. وهي مبتلاة بالفساد، وتعاني من النقص في الكهرباء وحالة الطرق المزرية، ومقيدة بالبيروقراطية والتخطيط المركزي ما يجعلها غير قادرة على المنافسة امام سيل المنتجات الرخيصة المستوردة من ايران وتركيا وما وراءهما.

ويبقى التشريع الجديد الذي يستهدف تنظيم الاستثمارات وحقوق الاراضي والضرائب والخدمات المالية وحماية المستهلك عالقا في البرلمان. حتى ان مجرد ذكر أي نوع من الخصخصة التي اجتاحت اوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي بعد انهيار الشيوعية هو امر مقيت بالنسبة الى المسؤولين هنا.

وقال سامي الاعرجي، رئيس المفوضية الوطنية العراقية للاستثمار، في مقابلة صحفية: «نحن لسنا في علاج ما بعد الصدمة. نحن في حالة تغير تدريجي من اقتصاد مركزي الى اقتصاد مفتوح.»

وكان رئيس الوزراء نوري المالكي قد ضغط علنا على نائب الرئيس الاميركي جوزيف بايدن في وقت سابق من هذا الشهر حول «الحاجة الى إنجاح هذا المؤتمر.»

لكن المسؤولين الاميركيين يعربون في احاديثهم الخاصة عن المخاوف بأن هذا المؤتمر لن يكون الا ممارسة سياسية قبل حملة المالكي من اجل اعادة انتخابه، ما لم يقم العراقيون بفعل المزيد من اجل تكوين ارضية صلبة للمستثمرين الاجانب الراغبين بالمخاطرة على منظور البلاد.

وقد شدد بايدن، في لقائه مع المالكي وقادة كبار آخرين، على الحاجة الى هيكلية تنظيمية ومالية افضل، حسبما افاد مسؤول كبير يرافقه. وقال المسؤول ان الاصلاح سوف يسمح، على سبيل المثال، للشركات الاستثمارية الخاصة العالمية لأن تقدم ضمانات القروض الى الشركات الاميركية الراغبة في الاستثمار في العراق.

بيد انه لا يتوقع الا القلة ان يتم إحراز تقدم في التشريعات قبل الانتخابات المقررة في العام المقبل والمساومات السياسية المحتومة التي ستعقبها، ما يؤدي الى تأخير اصلاحات مهمة، ومن ثم الاستثمار، لعام على الاقل.

يقول مجول مهدي علي، رئيس مفوضية الاستثمار في ديالى التي تم تشكيلها حديثا: «رأس المال جبان. انه يبحث دائما عن مكان آمن.» وبينما كان يتكلم، هز انفجار مدينة بعقوبة، نتج عن قنبلة مزروعة على جانب الطريق ادت الى مقتل ثلاثة من رجال الشرطة.

ويشتكي علي من ان الكثير من الوزراء في الحكومة لم يظهروا الا اهتماما قليلا في الاستثمار الاجنبي او من القطاع الخاص، بل انهم عارضوه بشدة. وقد طُردت المفوضية من اثنين من المكاتب الحكومية قبل ان تنتقل الى دار سكنية بائسة. ولم يتم تجهيزها من قبل الحكومة المحلية للمحافظة وانما من قبل فريق إعادة الأعمار الاميركي التابع الى قاعدة اميركية امامية تتواجد في الجوار. وهو يقول انه لم يتسلم راتبه للاشهر الثلاثة الماضية.

ويقول ان فكرة الحكومة المحلية عن التطوير الاقتصادي هي خطة لشراء عشرة آلاف سيارة اجرة وتأجيرها الى السائقين، على النقيض من نصيحته. ربما ستكون بعقوبة عن قريب اسهل مكان في العالم للحصول على سيارة اجرة لكنه يقول: «هذا ليس باستثمار.»

ومع ذلك، حتى مع ظروف امنية غير يقينية ومع الحماية القانونية غير الملائمة، فان العراق قد بدأ فعلا في اجتذاب اهتمام المستثمرين. فقد وقعت شركة ديملار ايه جي اتفاقية مع العراق في العام الماضي وافتتحت مكتبا لها في بغداد. كما بدأت شركة كيس نيو هولاند، الشركة العالمية المتخصصة في صناعة الجرارات الزراعية، في بناء اول ١،٢٥٠ جرار لصالح المعمل العراقي الحكومي في الاسكندرية، والذي كان ذات مرة مركزا للتمرد في المنطقة الواقعة جنوب بغداد والتي عُرفت باسم «مثلث الموت.» وبالمثل تم وضع حجر الاساس في شهر تموز لإنشاء فندق غاية في الفخامة بكلفة مئة مليون دولار بالقرب من نصب «السيوف المتقاطعة» في المنطقة الخضراء ببغداد.

يقول الاعرجي، من المفوضية الوطنية للاستثمار، في دليل للمستثمرين نشر في العام الماضي: «امام المستثمرين المحتملين اراض غير محدودة ظاهريا من اجل تطوير المشاريع التي سوف تسد حاجات شعب العراق المتطلب والمتوسع.»

وقد كان الوصول الى الوضع الامثل غير ناضج من قبل. فقد ارسلت وزارة الصناعة عطاءات لأكثر من اربعين مشروعا تتضمن مشاركة مع شركات حكومية الى المستثمرين، لكنها تسلمت احد عشر عطاء فقط. واكثر هذه العطاءات فشلت في ان تؤتي ثمارها، ومن ضمنها مقترح لشركة المنتجات الكهربائية في بعقوبة بقيمة ستين مليون دولار.

وكان هذا المعمل، المشتمل على ثمانية مصانع منفصلة قد انشئ في عام ١٩٨٢ وتم تجهيزه بالمكائن من قبل شركة متسوبيشي، التي اصبحت اليوم في خبر كان. وهو مازال يعمل لسبب واحد فقط: بان يقوم العمال باعادة استخدام او تحوير قطع الغيار.

اضطرت الشركة الى اقفال ابوابها في اوج الحرب بديالي في عام ٢٠٠٧. واقام الجيش الاسلامي في العراق، وهو احد فصائل التمرد الرئيسة، مقره في منطقة قريبة من المعمل واختبأ مدير المعمل، داود عبد الستار محمود، وقتل مساعده الشخصي.

وانخفض العنف آخر الامر، ومن ثم عاد المعمل الى العمل من جديد، بشكل كبير من خلال المساعدات التي قدمها فريق إعادة الأعمار الاميركي، وقوة المهام لعمليات استقرار الاعمال، وهي وكالة تابعة للبنتاغون تدعم التطوير الاقتصادي في العراق. وكانت مهمة (قوة المهام) إعادة الشركة المملوكة للدولة للانتاج، بعد ان كان المسؤولون الأميركيون قد سعوا مبدئيا الى اغلاقها بعد الغزو في عام ٢٠٠٣ مباشرة..

عن: نيويورك تايمز